تحرك عاجل

الإفراج عن سجين رأي وترحيله من البلاد

أُفرج عن سجين الرأي البحريني إبراهيم كريمي، في 30 أكتوبر/تشرين الأول 2017، من سجن جو، بالعاصمة البحرينية المنامة؛ حيث أمضى عامين بالسجن، بتهم تضمنت "إهانة الملك علنًا". وفي 31 أكتوبر/تشرين الأول 2017، رُحِل إبراهيم كريمي إلى العراق، عقب قرار وزير الداخلية التعسفي، في نوفمبر/تشرين الثاني 2012، بإلغاء جنسيته.

في 30 أكتوبر/تشرين الأول 2017، أكمل سجين الرأي **إبراهيم كريمي** عقوبة السجن لمدة عامين وشهر الصادرة بحقه، في سجن جو، الواقع إلى جنوب شرقي البحرين، حيث نُقل في اليوم ذاته إلى مركزٍ للاحتجاز تابع لـ"شؤون الجنسية والجوازات والإقامة"، وخُير بين الترحيل إلى لبنان أو العراق، باستخراجه لتأشيرتين للدخول إلى كل من البلدين، بدلاً من ترحيله قبل ذلك؛ إلا أنه رُحِّل إلى العراق في اليوم التالي.

وقد اعتُقل إبراهيم كريمي، في 26 سبتمبر/أيلول 2015، على أيدي ضباط شرطة يرتدون ملابس مدنية، في منزله بقرية الدير. واستُجوب، دون حضور محامٍ معه، بـ"مديرية التحقيقات الجنائية"، بشأن تعليقات نُشرت على حساب تويتر (FreejKarimi)، انتقدت السلطات السعودية بأنها "غير مؤهلة"، فيما يتعلق بتعاملها مع التدافع الذي وقع، في سبتمبر/أيلول 2015، وتسبب في مصرع مئات الأشخاص خلال موسم الحج، بمكة؛ ولكن كريمي نفى أنه صاحب هذا الحساب.

وفي 31 مارس/آذار 2016، أدانت "المحكمة الجنائية الصغرى الخامسة" في المنامة إبراهيم كريمي بـ"التحريض علنًا على الكراهية وازدراء النظام"، و"إهانة الملك علنًا"، و"الإهانة العلنية للمملكة العربية السعودية وملكها"، على حساب (FreejKarimi) على تويتر؛ وحكمت المحكمة عليه بالسجن لمدة عامين، وبدفع غرامة مالية قدرها 2000 دينارٍ بحريني (ما يُعادل حوالي 3,500 دولارٍ أمريكيٍ). وقال إبراهيم كريمي إنه أُرغم على "الاعتراف" بجرائم، أنكر ارتكابها

AMNESTY INTERNATIONAL

لاحقًا أمام المحكمة. وتعتبر منظمة العفو الدولية أن الحكم بإدانته وسجنه على هذه التهم، جاء بسبب ممارسته السلمية لحقه في حرية التعبير.

كما حُكِم على إبراهيم كريمي بالسجن لمدة شهر ودفع غرامة مالية قدرها 100 دينارٍ بحريني (ما يعادل حوالي 265 دولارًا أمريكيًا) لـ"حيازة جهاز للصدمات الكهربائية دون الحصول على إذنٍ من وزارة الداخلية". وأيدت "محكمة الاستئناف" الأحكام الصادرة بحقه في ديسمبر/كانون الأول 2016.

وفي 8 مارس/آذار 2016، خسر إبراهيم كريمي الطعن ضد قرار طرده من البلاد، إلى جانب تسعة آخرين من مجموعة تتألف من 31 شخصاً، أُلغت وزارة الداخلية جنسيتهم تعسفيًا في 7 نوفمبر/تشرين الثاني 2012، وذلك على خلفية أنهم تسببوا في "الإضرار بأمن الدولة"، وفقًا للمادة 10، (الفقرة ج) من قانون الجنسية البحريني. وتضمن هؤلاء الأشخاص نشطاء يقيمون خارج البلاد، ومحاميًا، وعددًا من الأشخاص الذين يمارسون النشاط السياسي في البحرين، وعددًا من رجال الدين الشيعة، وآخرين بلا انتماء سياسي أو ديني. ولم يحمل معظم هؤلاء المقيمين بالبحرين، من بينهم إبراهيم كريمي، أي جنسية أخرى، وأصبحوا عديمي الجنسية. كما لم يُخطَر الـ31 شخصًا رسميًا بهذا القرار، وعلموا بأمره من وسائل الإعلام في اليوم الذي أُعلن فيه.

لا حاجة إلى المزيد من المناشدات من جانب شبكة التحرك العاجل. وستواصل منظمة العفو الدولية متابعة حالة إبراهيم كريمي. وجزيل الشكر لمن أرسل المناشدات.

وهذا هو التحديث الثالث للتحرك العاجل UA 215/15. ولمزيد من المعلومات:

http://www.amnesty.org/ar/documents/mde11/3860/2016/ar/

الاسم: إبراهيم كريمي

النوع: ذكر